

دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. / بن نذير نصر الدين*

Abstract:

Le gouvernement algérien a déployé de grands efforts pour le développement du secteur des petites et moyennes entreprises (P.M.E.). Ses efforts se résument à travers le soutien de développement et de promotion, de promulguer des lois et règlements propices à l'avancement du secteur. Les P.M.E. sont en face de plusieurs défis due aux transformations économiques tel que: partenariat avec l'union européenne et l'adhérences à l'organisation mondiale du commerce, qui exige la présence du secteur des P.M.E. avec un marché concurrentiel capable de contribuer efficacement à l'économie nationale. En plus on note que le développement des P.M.E. est l'un des affluents les plus importants du processus de développement économique et social.

Les mots clés: P.M.E. en Algerie, Programme MEDA.

ملخص:

بذلت الحكومة الجزائرية مجهودات كبيرة من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دعمه وتطويره وترقيته بأساليب وآليات وهياكل وبرامج متعددة منها الوطنية والدولية، وسن قوانين وتشريعات محفزة للنهوض بهذا القطاع بعد التغير في النهج الاقتصادي وإعادة الاعتبار للقطاع الخاص الذي يتشكل في غالبيته من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التحديات الراهنة والتحول الاقتصادي والتي منها: الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، مما يتطلب وجود قطاع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذو قدرة تنافسية محليا ودوليا وقادر على المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني، وخاصة أن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها، هي من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدعم.

مقدمة:

أن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها، هي من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، ذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية، والمساهمة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر، والمساهمة الفعالة في تكوين القيمة المضافة، وتشغيل اليد العاملة، ودعم المؤسسات الكبيرة، وتمثيلها لأغلب المؤسسات من حيث العدد في معظم الدول. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المؤسسات اهتماما متزايدا، وقدمت لها العون والمساعدة بغية تعزيز قدراتها على الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية، ولكونها كذلك الأساس لنهضة الدول المتقدمة حاليا، وهذا اعتبارا لمزاياها المتعددة، من قلة حاجاتها لرؤوس الأموال الضخمة، وقدرتها على توفير فرص عمل جديدة، ومساهمتها في زيادة الصادرات، إضافة إلى ما تتمتع به من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية، والقدرة على الإبداع، واستيعاب التكنولوجيا الجديدة، والتعرف على السوق، وقربها من المتعاملين فيه، وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات جديدة، وتعتبر مخرجاتها بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى، وهو الدور المتميز في إمداد المؤسسات الكبرى.

والجدير بالذكر أن الجزائر وعلى غرار بعض الدول النامية أصبحت تولى اهتماما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، ويتجلى ذلك من خلال استحداث أطر قانونية وهيئات وطنية لتطويرها، وبرامج واليات، واستراتيجيات لتدعيمها وترقيتها، وتعزيز تنافسيتها، وتهيئة الظروف التنظيمية لنموها. وعليه، نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية الرئيسية الآتية: ما هو أثر البرامج والهيكل والآليات التنظيمية والقانونية والاستراتيجيات المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية في سبيل تعزيز وتنمية وبناء قطاع تنافسي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

1) الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتباين الآراء حول وضع تعريف محدد يميز المؤسسات الصغيرة عن المتوسطة وعن المؤسسات كبيرة الحجم، حيث لم يتم الاتفاق على وضع تعريف عام وشامل يكون قابلا للتطبيق في بلدان شتى من العالم، ويعود ذلك الاختلاف إلى أسباب عديدة، منها اختلاف مراحل النمو الصناعي، والتقدم التكنولوجي، والتطور الاقتصادي، وكذا تعدد المعايير المستخدمة.

1-1) مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن المشكل المطروح هو صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وآخر، فما هي مؤسسة صغيرة في دولة متقدمة، ممكن أن تعتبر مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة أخرى أقل تقدما، وما هي كبيرة في دولة نامية، ممكن أن تعتبر صغيرة في دولة متقدمة. وليس هذا فحسب، بل قد تختلف من نشاط اقتصادي لآخر، وعليه يتأكد لنا وجود مجموعة من القيود تتحكم في إيجاد ووضع التعريف الموحد لهذه المؤسسات.

✚ المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من عدم وجود اتفاق شامل وموحد، إلا أنه يلاحظ بشكل عام وجود اتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف الأحجام المختلفة للمؤسسات، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين نوعين من المعايير:

أولاً- المعايير الكمية:

تهتم بتصنيف المؤسسات اعتماداً على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات، ويتمثل أهمها فيما يلي:

■ معيار العمالة:

نظراً لمزايا أهمها سهولة الحساب وإمكانية المقارنة بين الدول وتوفر البيانات¹، ومن التعاريف الشهيرة المعتمد:

- مؤسسات أسرية، يعمل بها أقل من 10 عمال، ما بين 1 و 9 عامل؛
- مؤسسات صغيرة يعمل بها أقل من 50 عامل، ما بين 10 و 49 عامل؛
- مؤسسات متوسطة يعمل بها أقل من 100 عامل، ما بين 50 و 99 عامل؛
- ومؤسسات كبيرة يعمل بها أكثر من 100 عامل.

لكن يؤخذ عليه اختلاف تحديد الحد الأقصى لعدد العمال، ولا يعكس الوضع الحقيقي لحجم المؤسسة وذلك لاختلاف معامل (رأس المال/العمالة)، فقد تحتاج مؤسسات إلى استثمارات ضخمة وعدد محدود من العمال، وبالتالي من الخطأ اعتبارها صغيرة، وقد يكون العكس ومن الخطأ في هذه الحالة اعتبارها كبيرة، فتتم المقارنة على أساس العدد المطلق للعاملين

■ معيار رأس المال:

يعتبر أساساً في العديد من الدول للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المؤسسات الكبيرة، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعكس حجم نشاط المؤسسة كميًا³، وبالرغم من أهمية رأس المال كمعيار، إلا أنه لا يصلح بمفرده لتعريفها، فقد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة في تحديد الحجم الحقيقي للمؤسسة، ولا يمكن الاعتماد عليه منفرداً للمقارنة بين المؤسسات المماثلة في الدول المختلفة، فقيمة النقود تختلف من دولة لأخرى وضمن الدولة الواحدة من فترة زمنية لأخرى، بحسب معدلات التضخم وارتفاع الأسعار والحالة الاقتصادية بصفة عامة.

■ معيار قيمة المبيعات أو الإنتاج:

طبقاً لهذا المعيار، فإن المؤسسات الصغيرة تتسم بصغر مبيعاتها من حيث الكمية والقيمة مقارنة بالمؤسسات المتوسطة والكبيرة، كما أنها تتبع الأسواق المحلية لارتباطها بها من ناحية، أو لعدم قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، من ناحية أخرى لاعتبارات المنافسة⁴. وتجدر الإشارة أنه لا يصلح استخدام هذا المعيار منفرداً، كونه يتطلب تعديلاً مستمراً وفقاً لتغيرات الأسعار ومعدلات التضخم، ولا يمكن استخدامه للمقارنة سواء بين الدول أو بين القطاعات المختلفة في الدولة الواحدة.

ثانياً- المعايير النوعية:

تستخدم المعايير النوعية إلى جانب المعايير الكمية، لتدقيق تمييز صنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيره من الأصناف، وتوضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات على أساس الحجم، والتي من أهمها ما يلي:

■ التنظيم والإدارة:

من حيث الإدارة، غالباً ما تدار من قبل المالك، فهو يتولى إدارة فعاليات المؤسسة من حيث الإنتاج والتسويق والتمويل والنواحي الفنية⁵. وتصنف المؤسسات وفقاً لهذا المعيار، إذا كانت تتسم بخاصيتين أو أكثر من هذه الخواص التالية⁶:

- الجمع بين الملكية والإدارة؛

- قلة عدد مالكي رأس المال؛
- ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة؛
- صغر وتوسط حجم الطاقة الإنتاجية؛
- المحلية إلى حد كبير؛
- والاعتماد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأس مالها.

■ المعيار القانوني:

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويله، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأشخاص.⁷ ووفقا لهذا المعيار تشمل المؤسسات الصغيرة جميع المؤسسات ذات الشكل غير المؤسسي مثل مؤسسات الأفراد والعائلية والشركات التضامنية والوكالات والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية وورش الصيانة والإصلاح وكذلك أعمال البناء.

⊕ التعريفات المختلفة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نذكر ذلك في مجموعتين أولهما تعريف المنظمات وثانيهما تعريف الدول، ونلخص بعضها:

⊕ تعريف البنك الدولي: يعرف المؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها حتى 10 عمال وإجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار أمريكي والمبيعات السنوية حتى 100 ألف دولار أمريكي. أما المؤسسات الصغيرة فيعرفها بأنها التي يعمل بها حتى 50 عاملا وإجمالي الأصول والمبيعات السنوية 3 ملايين دولار أمريكي لكل معيار. بينما المؤسسات المتوسطة عدد العمال حتى 300 عاملا وإجمالي الأصول والمبيعات السنوية حتى 10 ملايين دولار أمريكي لكل معيار.⁸

⊕ تعريف الاتحاد الأوروبي: يعرفها انطلاقا معيار الاستقلالية للمؤسسة، فهو موحد لجميع المؤسسات، ويتمثل في امتلاك المؤسسة من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص، وألا يكون من بين الملاك مؤسسات لها حقوق تصويت بنسبة 25% أو أكثر. وهذا وفق تصور⁹:

- المؤسسة الصغيرة تضم أقل من 10 عمال وتبلغ مبيعاتها السنوية أقل من 10 ملايين أورو أو إجمالي الأصول أقل من 2 ملايين أورو؛
- المؤسسة الصغيرة، هي التي تضم أقل من 50 عاملا وتبلغ مبيعاتها السنوية أقل من 50 ملايين أورو أو إجمالي الأصول أقل من 10 ملايين أورو؛
- المؤسسة المتوسطة تضم أكثر من 50 عاملا وأقل من 250 عاملا وتبلغ مبيعاتها السنوية أقل من 250 مليون أورو أو يبلغ حجم أصولها أقل من 43 مليون أورو.

⊕ تعريف منظمة العمل الدولية: تعرفها على أنها مؤسسات إنتاجية وحرفية التي لا تتميز بالتخصص بالإدارة، ويديرها مالكيها ويصل عدد العاملين فيها إلى 250 عاملا.¹⁰

⊕ تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: فرقت المنظمة في تعريفها بين الدول النامية والدول المتقدمة. ففي الدول النامية، اعتبرت المؤسسات الصغيرة التي يعمل بها من 1 إلى 4 عمال، أما الصغيرة فهي التي يعمل بها من 5 إلى 19 عاملا. بينما في الدول المتقدمة، فاعتبرت المؤسسة التي يعمل فيها من 1 إلى 99 عاملا بالمؤسسة الصغيرة.¹¹

⊕ تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA): رفت على أنها هي التي يعمل بها ما بين 50 إلى 250 عاملا¹²، وهذا التعريف يشابه إلى حد ما تعريف منظمة العمل الدولية.

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: تعرف على أنها التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة¹³، ويمكن عرض ذلك في الجدول:

جدول رقم (1): التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة

القطاع	المعيار المعتمدة	القيمة
الصناعات التحويلية	عدد العمال	500 عامل، فما دون
تجارة الجملة	عدد العمال	100 عامل، فما دون
تجارة التجزئة	المبيعات السنوية	أقل من 6 مليون دولار أمريكي
الخدمات	المبيعات السنوية	أقل من 6 مليون دولار أمريكي
مقاولات البناء	المبيعات السنوية	أقل من 12 مليون دولار أمريكي

المصدر: وزارة التجارة الخارجية المصرية، «دراسة عن تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (تقرير نهائي)»، تاريخ الموضوع: 2008/08/02،

<http://www.sme.gov.eg/arabic-pub>

تعريف اليابان: تعتمد في تعريفها على معيارين كميين والمتمثلين في حجم العمالة (عدد العمال) ورأس المال مع الأخذ في الاعتبار نوع القطاع المنتمية إليه المؤسسة، والموضح في الجدول:

جدول رقم (2): التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاع	عدد العمال	حجم رأس المال
الصناعة والبناء	300 عامل أو أقل	300 مليون ين أو أقل
تجارة الجملة	100 عامل أو أقل	100 مليون ين أو أقل
تجارة التجزئة	50 عامل أو أقل	50 مليون ين أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 مليون ين أو أقل

المصدر: OCDE، «Les statistiques sur les P.M.E.: Vers une mesure statistique plus systématique du comportement des P.M.E.», 2^{ème} conférence de l'OCDE des ministres en charge des P.M.E.: Promouvoir l'entrepreneuriat et les P.M.E. innovantes dans une économie mondiale, vers une mondialisation plus responsable et mieux partagée, Istanbul, 03-05 juin 2004, p. 62, Date: 10/04/2009,

<http://www.oecd-istanbul.sme2004.org>

تعريف الجزائر: قدمت عدة تعريفات:

- كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا وتشغل أقل من 500 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون دينار واستثماراتها لا تتجاوز 10 مليون دينار، وتأخذ أحد أشكال: المؤسسات التابعة للجماعات المحلية (مؤسسات وبلدية)، فروع المؤسسات الوطنية، المؤسسات المختلطة، المؤسسات المسيرة ذاتيا والمؤسسات الخاصة¹⁴؛
- كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار (تعريف المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة)¹⁵؛
- وحدة إنتاج و/أو وحدة خدمات صناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عامة، وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية (بلدية وبلدية)¹⁶؛

- مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخصا، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية الذي يعتبر أن المؤسسة المستقلة كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹⁷؛
- ومؤسسة تشغل من 1 عامل إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار جزائري .

1-2) الأطار التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

بذلت الحكومة الجزائرية مجهودات كبيرة من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دعمه وتطويره وترقيته بأساليب وآليات وهياكل وبرامج متعددة منها الوطنية والدولية، وسن قوانين وتشريعات محفزة للنهوض بهذا القطاع وانشاء العديد من الهيئات والمؤسسات المتخصصة في ترقيته وخلق بيئة عمل مساندة له.

◆ الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن إنشاء الهيئات الداعمة له دور أساسي في التعريف والتكفل باحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المراحل المختلفة لتطويرها، حيث تشكل هذه الهيئات حلقة الربط بين مختلف المتدخلين المحليين والأجانب وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنمية وتطوير مؤسسات هذا القطاع.

● وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994، المتضمن تحديد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمرسوم 94-212 المؤرخ في نفس التاريخ والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت نشأة الوزارة استجابة ملحة لطلب الحركة الجمعوية لأرياب العمل¹⁹ والتي كان أحد ناشطيها- وما يزال- أول وزير كلف بتسيير هذا القطاع، وهو السيد رضا حمياني، الذي وضع الأسس الأولى للتصورات التي يقوم عليها برنامج عمل الوزارة، والتي كانت تترجم تطلعات منظمات أرياب العمل وخبراء الاقتصاد، حيث تميزت تلك الفترة بإصلاحات وتحولات اقتصادية عميقة في اتجاه اقتصاد السوق، فنشأت الوزارة من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوسعت صلاحياتها بالمرسوم التنفيذي رقم 2000-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000، المحدد لصلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 2000-191 المؤرخ في نفس الفترة والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في الوزارة. وتم إعادة هيكلتها في التعديل الوزاري وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 28 ماي 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة لتصبح وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار .

● بورصات المناولة والشراكة:

هي جمعيات ذات منفعة عامة وذات هدف غير مريح²⁰ تنظم جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية،

بموجبها تقوم مؤسسة أمرة بالأعمال بتكليف مؤسسة أو أكثر تدعى هذه الأخيرة منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة، لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا وملزم للطرفين²¹. وقد تم إنشاء أربع بورصات²²:

- بورصة الوسط ومقرها الجزائر العاصمة أنشئت سنة 1991؛
- بورصة الشرق ومقرها قسنطينة أنشئت سنة 1993؛
- بورصة الغرب ومقرها وهران أنشئت سنة 1998؛
- وبورصة الجنوب ومقرها غرداية أنشئت سنة 1999؛

• الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، حيث اعتبرت هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالشغل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها، وتقوم بتنفيذ برنامج بعدد اقتصادي لمراقبة الشباب لإنشاء وتوسيع مؤسسات صغيرة في إنتاج السلع والخدمات، وتسعى إلى ترقية ونشر الفكر المقاوم، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المراقبة بالتنسيق مع المصارف العمومية وكل الفاعلين على المستويين المحلي والوطني. وتجدر الإشارة إلى أن الانطلاقة الفعلية لوكالة دعم تشغيل الشباب تمت خلال السداسي الثاني سنة 1997، ومع نهاية شهر سبتمبر من سنة 2001 تم تمويل 37754 مشروع مع إنشاء 106954 منصب عمل²³، وتدل آخر الإحصائيات المتوفرة على أن الوكالة مؤلت خلال سنة 2009 حوالي 20890 مشروع²⁵.

• الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

أنشئت بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار والتي عوضت وكالة دعم وترقية الاستثمارات وتم إعادة هيكلتها بالمرسوم التنفيذي 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006، وقد بلغ عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2010 لحوالي 67808 مشروعا بقيمة إجمالية للاستثمارات قدرت بـ 6728763 مليون دينار بتوفير 940832 منصب شغل²⁶.

• المجلس الوطني للاستثمار:

تم إنشاؤه بالأمر 01-03 السالف الذكر والمتعلق بترقية الاستثمار، وحدد المرسوم التنفيذي 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 تشكيله وتنظيمه وسيره، وتم تعديله بالمرسوم التنفيذي 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006. ويعتبر جهازا استراتيجيا لدعم وتطوير الاستثمار وبوضع تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته.

• صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشئ بتاريخ 11 نوفمبر 2002 بالمرسوم التنفيذي 02-373 تطبيقا للقانون التوجيهي من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001. والهدف هو تسهيل وصول حاملي المشاريع إلى التمويلات المصرفية على المدى المتوسط، بغرض خلق مؤسسات جديدة أو توسعة مؤسسات موجودة. وبلغت عدد المشاريع المضمونة منذ أفريل 2004 إلى غاية مارس 2011 ما يعادل 494 مشروعا بمبلغ إجمالي للضمانات الممنوحة قدر بأكثر من 12.096 مليون دينار²⁷.

• المشاكل وحاضرات الأعمال:

المشكلة هي هيئة استقبال مؤقتة للمؤسسات هدفها تقديم مساعدات مختلفة مناسبة لاحتياجات المؤسسات الجديدة أو التي هي في طور الإنجاز، وتتخذ هذه المساعدات أشكالا مختلفة، منها الخدمات والاستشارات، وذلك للرفع من احتمالات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²⁸. وفكرة حاضرات الأعمال مبنية على أساس تطوير آلية تعمل على احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والمشروعات داخل حيز مكاني محدد وصغير نسبيا، بتقديم المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية²⁹. ولقد تم

إنشاء مشاتل المؤسسات لتتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها بموجب المرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وهي هيئة لمساعدة ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعمل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• مراكز التسهيل:

تعتبر مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تقديم خدمات الإعلام والتوجيه والدعم والمرافقة، وتوضع تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وتم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والمحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها.

• المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم إنشاؤه بالمرسوم التنفيذي 03-80 المؤرخ في 25 فبراير 2003، حيث يعتبر جهازا استشاريا يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

• صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم تأسيسه بالمرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أبريل 2004، حيث اعتبر الصندوق مؤسسة ذات أسهم برأسمال قدره 30 مليار دينار جزائري، وبدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006، ويهدف إلى ضمان تسديد القروض المصرفية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها وتجديدها، حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان في حدود 50 مليون دينار جزائري، ويستثنى من هذه الضمانات القروض المنجزة في القطاع الفلاحي والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية والموجهة للاستهلاك. لقد بلغت حصيلة³⁰ الصندوق في نهاية 2010 من الملفات المضمونة 524 ملف والتي تجاوزت 13,9 مليار دينار جزائري.

• الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم إنشائها بالمرسوم التنفيذي 05-165 المؤرخ في 3 ماي 2005، إذ تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتم وضعها تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر أداة الدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✦ برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

إن تجاوز العقبات التي تعترض وتحد من التطور الملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب إعداد برامج دعم وتأهيل، تشمل على المحاور الأساسية التي تعالج المشاكل التي تواجه هذا النوع من المؤسسات، خاصة مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ والانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية، حيث بقدر ما يمثلانه من فرص للاندماج في الاقتصاد العالمي واكتساب حصص في الأسواق الأوروبية والعالمية، بقدر ما يشكلان تحديا يفرض على مؤسساتنا التحسين من قدراتها التنافسية، لذا قامت الوزارة المكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتجسيد عدة برامج تأهيلية، أهمها برنامج التعاون الدولي بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودول الاتحاد الأوروبي وهو ما يعرف ببرنامج ميدا، وبرنامج وطني تشرف عليه الوزارة المكلفة بالقطاع.

• **البرنامج الاورو متوسطى (ميدا) لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

برنامج ميدا هو برنامج تعاون ثنائى بين الاتحاد الأوروبى والجزائر فى إطار الشراكة الأورو متوسطية، حيث وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبى بالأحرف الأولى فى أول ديسمبر 2001، ثم صادقت عليها فى أبريل 2002³¹، غير أنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا فى سبتمبر 2005 بالمرسوم الرئاسى 05-159 المؤرخ فى 27 أبريل 2005 المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبى المتوسطى لتأسيس شراكة بين الجزائر من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى. ويهدف البرنامج إلى تأهيل وتحسين المستوى التنافسى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق وذلك عن طريق³²:

- تحسين مستوى الاستجابة المصرفية لطلبات هذه المؤسسات بإنشاء مؤسسات مالية متخصصة لتمويل المشاريع الاستثمارية بتقديم قروض على أساس الجدوى وربحية المشاريع، وليس فقط على أساس الضمانات المقدمة؛
- تحسين مستوى كفاءة وتأهيل التسيير الإدارى للمؤسسات عن طريق برامج للتكوين والتدريب، موجهة أساسا لمسيري هذه المؤسسات وعمالها؛
- تقديم المساعدات للهيئات والمنظمات الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة جمعيات أرباب العمل وبعض الأجهزة التى لها علاقة مباشرة مع هذا القطاع كالضرائب والجمارك والضمان الاجتماعى؛
- دعم الإبداع وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• **البرنامج الوطنى لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

قامت الوزارة المكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إعداد برنامجا وطنيا لتأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة التى تشغل أقل من 20 عامل، والذي حظى بموافقة مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 8 مارس 2004، بقيمة 1 مليار دينار سنويا، والذي بدأ تنفيذه سنة 2006 ويمتد إلى غاية 2013، ويتم تمويله بواسطة صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة³³. وتمثل أهدافه الأساسية فى³⁴:

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات شاملة، وبلوغ ترقية وتطور جهوى للقطاع؛
- تأهيل المحيط الذى تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البحث عن سبل التنسيق والتكامل بينها ومكونات محيطها؛
- إعداد تشخيص استراتيجى شامل للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛
- المساهمة فى تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل والمتعلقة بترقية المؤهلات المهنية، بواسطة التكوين وتحسين المستوى التنظيمى والتسييرى وكيفية الحصول على قواعد الجودة العالمية ومخططات التسويق؛
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

(2) واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

بذلت الحكومة الجزائرية مجهودات كبيرة من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دعمه وتطويره وترقيته بأساليب واليات وهياكل وبرامج متعددة منها الوطنية والدولية، وسن قوانين وتشريعات محفزة للنهوض بهذا القطاع، وللوقوف على واقع هذا القطاع لابد من سر تطوره التاريخى ومساهمته فى الاقتصاد الوطنى.

(1-2) تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

ظهرت غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بعد الاستقلال، ولم تتطور إلا بصفة بطيئة دون أن تتمكن من الحصول على هياكل أو أبنية فوقية ملائمة، ولا خبرة تاريخية مكتسبة، إلا بعد فترة التسعينيات من القرن العشرين، وعلى العموم، هناك ثلاث فترات ميزت تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال³⁵.

⊕ الفترة الأولى:

بدأت مع الاستقلال ودامت حتى سنة 1979، كان القطاع العام هو المسيطر على الاقتصاد والصناعة في الجزائر، وتميز بمؤسسات كبيرة وضخمة، بينما كان القطاع الخاص مهمشا، ونصيبه ضعيفا ضمن هذا المجال، ويتشكل بعد الاستقلال في معظمه من المؤسسات التي سلمت إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب، وقد أدمجت منذ سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسات الوطنية. وهذه الوضعية هي نتيجة للسياسات الاقتصادية المنتهجة في تلك الفترة، خاصة في ظل تبني الخيار الاشتراكي واعطاء القطاع العام الدور الأساسي، على حساب القطاع الخاص، واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر.

⊕ الفترة الأولى:

بدأت تدريجيا منذ سنة 1980 إلى غاية 1993، خلال هذه الفترة، ظهرت إرادة تسعى إلى تأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الأهداف محددة، وقد برز ذلك عبر إصدار إطار تشريعي وتنظيمي يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، الذي نص عليه القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982، والذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما منها:

- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية؛
- والاستفادة ولو بشكل محدود من الرخص الإجمالية للاستيراد ومن نظام الاستيراد بدون دفع.

⊕ الفترة الأولى:

بدأت انطلاقا من 1994، أمام تفاقم الأزمة التي أصابت البلاد، قررت الدولة الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث وضع إطار تشريعي جديد وشرع في إصلاحات هيكلية، وتتمثل الأهداف العامة لهذا الإطار في:

- إحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد المسير إداريا؛
 - البحث عن استقلالية أفضل للمؤسسات العمومية التي ستخضع للقواعد التجارية؛
 - تحرير أسعار التجارة الخارجية والصرف؛
 - واستقلالية المصارف التجارية وبنك الجزائر.
- وقد أدى هذا التحول إلى إعادة الاعتبار للقطاع الخاص، والتكفل به من خلال إنشاء وزارة خاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئة الظروف والقوانين لترقيتها وتشجيعها.

(2-2) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الاقتصاد الوطني:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دورا هاما في الاقتصاد الوطني، ويمكن قياس مساهمتها من خلال العناصر الآتية:

✚ تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

شهد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا ابتداء من سنة 2001 والذي اقترن بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعتبر نقطة تحول في مسار هذا القطاع وأداة قانونية وتأسيسية له، حيث يمكن توضيح هذا التطور في التعداد من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2001 إلى 2011

السنوات	2001		2002		2003		2004		2005	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
المؤسسات الخاصة	73.32	179893	72.39	189552	72.06	207949	72.04	225449	71.72	245842
المؤسسات العامة	0.32	778	0.30	778	0.27	778	0.25	778	0.26	874
الصناعات التقليدية	26.36	64677	27.31	71523	27.67	79850	27.71	86732	28.02	96072
المجموع	100	245348	100	261853	100	288577	100	312959	100	342788
التغير مابين السنوات	-		6.73	16505	10.21	26724	8.45	24382	9.53	29829
السنوات	2006		2007		2008		2009		2010	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
المؤسسات الخاصة	71.61	269806	71.53	293946	71.59	321387	67.09	345902	73.06	369319
المؤسسات العامة	0.20	739	0.16	666	0.14	626	0.12	591	0.11	557
الصناعات التقليدية	28.19	106222	28.31	116347	28.27	126887	32.79	169080	26.83	135623
المجموع	100	376767	100	410959	100	448900	100	515573	100	505499
التغير مابين السنوات	9.91	33979	9.07	34192	9.23	37941	14.85	66673	1.95-	10074-
6.67	33.715									

المصدر: النشريات الاقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الاعداد: 10، 12، 16، 18، 20، ومذونة المؤشرات الإحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: تطور القطاع خلال الفترة 2003-2008.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشهد تنويعا تطورا في تعدادها، كما أن المؤسسات الخاصة تعد الأغلبية في هذا التعداد. كما تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض المسجل في سنة 2010 ناجم عن انخفاض الصناعات التقليدية، حيث تبعها للتغيير الحكومي الموافق لـ 28 ماي 2010 والذي بموجبه تم إعادة هيكلة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أصبحت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية

الاستثمار، تم تغيير نظام جمع المعطيات المتعلق بفئة الصناعات التقليدية لتسجيل الحرفيين، حيث أصبح يعتمد على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء كمصدر للمعلومات لهذه الصناعة، بدلا من قاعدة المعلومات المتكونة من شبكة غرف الصناعة التقليدية والحرف، مما أثر على عدد الحرفيين الذين ينشطون ضمن الصناعات التقليدية، وهذا ما أثر على العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2010.

✚ المساهمة في التشغيل:

للوقوف على مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير العمالة في الجزائر نقدم الجدول الآتي الذي يوضح تطور مناصب الشغل الموفرة من قبل هذا النوع من المؤسسات للفترة الممتدة من 2004 إلى 2011 على النحو الآتي:

الجدول رقم (4): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة من 2004 إلى 2011

السنوات نوعية المؤسسات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤسسات الأجراء	592.758	642.987	708.136	771.037	841.060	908.046	958.515	1.017.374
الخاصة أرباب المؤسسات	-	245.842	269.806	293.946	392.013	455.398	618.515	658.737
المؤسسات العامة	71.826	76.283	61.661	57.146	52.786	51.635	48.656	48.086
الصناعات التقليدية	173.920	192.744	213.044	233.270	254.350	341.885	-	-
المجموع	838.504	1.157.856	1.252.647	1.355.399	1.540.209	1.756.964	1.625.686	1.724.197

المصدر: المرجع السابق لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مدونة المؤشرات الإحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: تطور القطاع خلال الفترة 2003-2008، ص 5، والنشرية الاقتصادية الأعداد: 18، 20.

يتضح من خلال الجدول أعلاه المساهمة المعتبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل حيث انتقلت من 838504 عامل في سنة 2004 إلى 1724197 عامل في سنة 2011، كما يلاحظ المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في هذا التعداد باعتبارها تشكل الأغلبية بالنسبة لهذا القطاع، حيث تمثل النسبة المتوسطة في توفير مناصب شغل جديدة.

✚ المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات ويظهر ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (5): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني

القيمة: مليار دينار

خلال الفترة 2000-2010

البيان	2000		2001		2002		2003		2004	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
مساهمة القطاع العام	457,8	25,23	481,5	23,58	505	23,12	550,6	22,61	598,65	21,80
مساهمة القطاع الخاص	1356,8	74,77	1560,2	76,42	1679,1	76,88	1884,2	77,39	2146,75	78,20
المجموع	1814,6	100	2041,7	100	2184,1	100	2434,8	100	2745,4	100
البيان	2005		2006		2007		2008		2009	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
مساهمة القطاع العام	651	21,59	704,05	20,44	749,86	19,21	760,92	17,55	816,80	16,41
مساهمة القطاع الخاص	2364,5	78,41	2740,06	79,56	3153,77	80,79	3574,07	82,45	4162,02	83,59
المجموع	3015,5	100	3444,11	100	3903,63	100	4334,99	100	4978,82	100

المصدر: المرجع السابق لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مدونة المؤشرات الإحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: تطور القطاع خلال الفترة 2003-2008، ص 5، والنشرة الاقتصادية الأعداد: 18، 20.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في تزايد مستمر حيث انتقلت من 1814,6 مليار دينار في سنة 2000 إلى 5509,21 مليار دينار في سنة 2010، كما يغلب على هذه المساهمة مساهمة القطاع الخاص، حيث ساهم في المتوسط خلال الفترة من 2000 إلى 2010 بنسبة قدرت بـ 79,40٪، بينما مساهمة القطاع العام لم تتعد في المتوسط ما نسبته 20,60٪.

✚ المساهمة في الصادرات:

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات لا تزال ضعيفة وقليلة التنوع، وهي لا تتجاوز نسبة 2,93٪ من القيمة الإجمالية للصادرات لسنة 2011،³⁶ أي بقيمة قدرت بـ 2,15 مليار دولار أمريكي من القيمة الإجمالية البالغة 73,39 مليار دولار أمريكي، وتتمثل أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا من مجموعة المنتجات النصف مصنعة، والتي بلغت نسبة 2,15٪ من القيمة الإجمالية للصادرات بقيمة 1,58 مليار دولار أمريكي، ثم مجموعة السلع الغذائية بنسبة 0,49٪، وبقيمة 356 مليون دولار أمريكي، ثم مجموعة المواد الخام بنسبة 0,22٪، وبقيمة 160 مليون دولار أمريكي، وأخيرا السلع الاستهلاكية غير الغذائية وبلغت التجهيزات الصناعية بنسب 0,05٪ و 0,02٪ على الترتيب.

خاتمة:

تميز تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال بثلاثة مراحل أساسية، هي: مرحلة 1962 إلى 1979، ثم مرحلة 1980 إلى 1993، ثم مرحلة ما بعد 1994، حيث تبين لنا كيف ساهمت السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر خلال فترة التحولات الاشتراكية في عرقلة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي تطلب تبني نهجا جديدا وسياسات جديدة في إطار الانتقال من أساليب الاقتصاد الإداري الممركز إلى اقتصاد أكثر انفتاحا على السوق، مما شجع على تطور ونمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة مع إنشاء هيكل وآليات وبرامج دعم خاصة بهذا القطاع، بغية ترفيقته والرفع من قدراته التنافسية ويكون قادر على لعب دور فعال في الاقتصاد الوطني والعالمي، وبالتالي قادر على الاستمرار في تقديم المزايا الاجتماعية والاقتصادية والتنمية، والمساهمة في تحسين الصادرات خارج المحروقات خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية من عولمة اقتصادية وتحرير للتجارة وإبرام اتفاقيات في مجال التجارة وانضمام أغلبية الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة، إنشاء واقع جديد، وأصبح البقاء والاستمرارية في النشاط وتسويق المنتجات مرهون بقدرة تنافسية صلبة.

واستطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية عبر الوزارة المكلفة بتسيير هذا القطاع وعبر هيئات الدعم والمساندة، ومنها بورصات المناولة والشراكة، وكالة دعم وترقية الاستثمارات، وغيرها، بالإضافة إلى برامج الدعم والتأهيل الوطنية والدولية، أن تلعب دورا هاما على الصعيد الداخلي بدرجة ملحوظة في المساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي والتشغيل، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع نهاية سنة 2011 نحو 539.214 مؤسسة (بدون حساب الأشخاص الطبيعيين أصحاب المهن الحرة)، وتشغيل 1.724.197 عامل والمساهمة بـ 5.509,21 مليار دينار في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لسنة 2010، لكن مساهمتها تبقى ضعيفة في الصادرات الجزائرية حيث بلغت 2,93% من القيمة الإجمالية للصادرات، بقيمة 2,15 مليار دولار أمريكي، وهي بعيدة كل البعد عن مثيلتها في الدول المتقدمة، ويغلب عليها تصدير منتجات بسيطة من حيث المكون التكنولوجي.

- 1 رامى زيدان، «تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية: دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية»، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، 2005، ص 9.
- 2 مجدي عبد الله شرارة، «أهمية تكامل الصناعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة: دراسة حالة لمدينة العاشر من رمضان»، مجلة أفاق اقتصادية، تصدر عن اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز البحوث والتوثيق، المجلد 22، العدد 85، 2001، ص 70.
- 3 نوزاد عبد الرحمن الهيتي، «الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية»، مجلة المال والصناعة، تصدر عن بنك الكويت الصناعي، الكويت، العدد 24، 2006، ص 11.
- 4 هيكمل محمد، «مهارات إدارة المشروعات الصغيرة»، ط. مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 88.
- 5 السلمي على، «المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة»، ط. دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 13.
- 6 خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي، «معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية»، مجلة الإدارة العامة، تصدر عن معهد الإدارة العامة بالرياض، المجلد 21، العدد 2، يوليو 2001، ص 311.
- 7 نبيل جواد، «إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، ط. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 34.
- 8 حسين عبد المطلب الاسرح، «سياسات تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية»، تاريخ الموضوع: 2010/08/28، <http://mpira.ub.uni-muenchen.de/20839/>
- 9 OCDE، «Perspectives de l'OCDE sur les P.M.E. et l'entrepreneuriat»، ed. OCDE، Paris، 2005، p. 17.
- 10 جميل بشارت، «التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة»، ط. دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 35.
- 11 مناور حداد & حازم الخطيب، «دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة ومتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن»، مجلة إريد للبحوث والدراسات، تصدر عن جامعة إريد الأهلية، عمان، المجلد 9، العدد 1، تشرين الثاني 2005، ص 120.
- 12 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، «قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا»، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص 5.
- 13 الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستدامة، «دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود»، الرياض، أكتوبر 2003، تاريخ الموضوع: 2009/11/28، <http://www.womengateway.com/nr/rdonlyres>
- 14 رايح خوني & رقية حساني، «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها»، ط. إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 33.
- 15 لخلف عثمان، «واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 23.
- 16 المرجع السابق ل رايح خوني ورقية حساني، ص 34.
- 17 التعريف القانوني والرمسي للحكومة الجزائرية عبر القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 18 نفس القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي مادته السابعة.

- 19 مصطفى بن بادة، وزير سابق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، «مداخلة بمناسبة مرور عشر سنوات على ميلاد وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، 2004،
<http://www.pmeart-dz.org/ar/discours>
- 20 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، «واقع وأفاق قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، الجزائر، جويلية 1998، ص 28.
- 21 عبد الرحمان بن جدو، «دور المناولة الصناعية في التنمية الصناعية الصغيرة والمتوسطة»، مداخلة في الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، صنعاء، 25-26/11/2007، ص 5.
- 22 طاهر سليم، «إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية»، مداخلة في المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية بالجزائر، 12-15/09/2006، ص 4.
- 23 منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
http://www.ansej.org.dz/Download/Dispositif_Ar.pdf
- 24 المرجع السابق لـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ص 39.
- 25 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، «النوعية ضمان ديمومة المؤسسات المصغرة»، المرافق: نشرة إعلامية تصدرها الوكالة، رقم 10، مارس 2010، ص 1.
- 26 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، «بيانات التصريح بالاستثمار»،
<http://www.andi.dz>
- 27 Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, «Le FGAR Un mécanisme de facilitation d'accès des P.M.E. au financement bancaire», Le Garant : Bulletin d'information, Le Fonds de garantie des crédits aux P.M.E. (FGAR), Algérie, Avril 2011, N° 1, p9.
- 28 مسكينة بوفامة & رابح حمدي باشا، «واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، ص 60.
Les cahiers du CREAD, n° 76/2006, Revue publiée par le Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement -CREAD-.
- 29 إبراهيم عاطف الشبروي، «حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية»، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، السعودية، 2005، ص 2.
- 30 وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، «نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010»، العدد 18، 2010، ص 31.
- 31 سمير العطية، «التشغيل وحقوق العمل في البلدان العربية المتوسطة والشراكة الأوروبية متوسطة: دراسة مقارنة للمغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، فلسطين، لبنان، سوريا»، مؤسسة سلام وتضامن سيرافين الياغا والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، مدريد، 2008، ص 92.
- 32 Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, «Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne : Ce que vous devez savoir», Algérie, Octobre 2005, pp. 32-33.
- 33 المرجع السابق لـ Mustapha BENBADA، ص 32.
- 34 مصطفى بن بادة، وزير سابق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، حصة منتدى التلفزيون، 2004،
<http://www.pmeart-dz.org/ar/discours>
- 35 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، الجزائر، جوان 2002، ص ص 14-15.
- 36 وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2011، العدد 20، مارس 2012، ص 53.